المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact Factor ISI 1.304

العدد السابع عشر / الجزء الأول شباط 2023

أثر المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة والفقر في جمهورية تشاد (2016-2022م) :

دراسة ميدانية لعينة من المشاريع الصغيرة.

The Impact of small projects in reducing unemployment and poverty–in the Republic of Chad (2016-2022):

A field study of a sample of small projects

د/ الأمين موسى توم.

Dr. Allamine Moussa Tom.

رئيس القسم الاقتصاد وفن تسيير الشركات .

جامعة آدم بركة – جمهورية تشاد

Head of the Department of Economics and the Art of Corporate Governance

Adam Baraka University – Republic of Chad.

البريد الالكتروني

Bintom1980@gmail.com

الملخص .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة والفقر في جمهورية تشاد، والتعرف على مساهمتها في معالجة مشكلة البطالة التي تعتبر واحدة من اسباب ازداد نسبة الفقرة في أوساط الشباب التشادي. تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من العاملين في قطاع المشاريع الصغيرة في جمهورية تشاد، حيث تم

اختبار عينة عشوائية بسيطة بلغ عدد أفرد عينة الدراسة (200) عامل وعاملة. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة، وجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها، قام الباحث بتطوير استبانة تكونت من ثلاثة محاور المحور الأول يقيس العوامل الشخصية والوظيفية للعاملين، والمحور الثاني بقسيس الواقع الفعلي لتطبيق أنشطة المشروعات الصغيرة وأثرها في الحد من ظاهرة البطالة والفقر، والمحور الثالث والأخير لمعرفة المشاكل والمعوقات التي توجه المشروعات الصغيرة وسبل معالجتها.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة ، البطالة ، الفقر ، جمهورية تشاد.

Abstract

This study aimed to know the trace of micro projects in ending the unemployment and poverty in republic of Chad and to know its contribution to remedy the problem of an employment which deemed as one of reasons that increases the rate of poverty among Chadian youth. The community of study formed from the labour in micro projects, sector in the republic of Chad the random simple sample chose the number of individuals to (200) labor female and male. To the purpose of achieving the objectives of the study and collecting the right data for selecting hypotheses the researcher evolved a questionnaire formed from three pivots the first axle measures the physiological and personal factors of the labor, the second axle measures the actual reality for applying the micro projects activities and its impact to end unemployment phenomenon and poverty and the third axle to know the problems and obstructions that encounter the micro projects and ways of its treatment.

Keywords: small projects, unemployment , poverty, Republic of Chad.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة البحث في دراسة واقع المشروعات الصغيرة وتأثيرها في من ظاهرة البطالة والفقر في بولاية وداي، مما يعكس واقعاً سلباً لمشاركة الشباب في التنمية المحلية في الولاية ، حيث ازدادت البطالة وخاصة بين الخريجين الباحثين عن الوظيفة العامة، وازدحمت المدن الكبرى وخاصة مدينة أبشة بسكان القرى الباحثين عن مصدر أفضل لأسرهم، الأمر الذي يدعم وجود مشكلة على أرض الواقع يمكن صياغتها في التساؤلات الآتية:

1- ما هو أثر المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة الشباب في التنمية المحلية بولاية وداي؟
2- كيف يمكن أن تساهم المشروعات الصغيرة في الحد ظاهرة البطالة والفقر في ولاية وداي؟
3- هل يمكن تمويل المشروعات الصغيرة أن يحسن المستوى المعيشي للمرأة في ولاية وداي؟
4- هل تعد القروض التي تمنحها المؤسسات المالية كافية لتمويل المشاريع الصغيرة في ولاية وداي؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا الدراسة من خلال معرفة أثر المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة الشباب في التنمية المحلية بولاية وداي، كما تكمن أهميتها في أن المشروعات الصغيرة أصبحت المخرج الأساسي لتنمية البيئة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق محاربة الفقر والحد من البطالة انطلاقاً من القدرات البشرية المتوافرة في مجال التجارة والحرف اليدوية والزراعة وغيرها.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحسين واقع المشروعات الصغيرة من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لتمويلها ورعايتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في تنمية قدرات الشباب وتحسين مستواهم وذلك لأهمية مشاركتهم في التنمية المحلية بولاية وداي.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة للتعرف على أثر المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرت البطالة والفقر في جمهورية تشاد وذلك من خلال الحدود الآتية:

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في ولاية وداي – جمهورية تشاد.
- الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة ما بين 2016-2022.
- الحدود البشرية: استهدفت الدراسة عينة من الشباب العاملين في قطاع المشروعات الصغيرة بولاية وداي.

ISSN: 2709-5312

منهج الدراسة:

حسب الدراسة وطبيعتها استخدم المنهج الوصفي التحليلي، بهدف القيام بمجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهر أو الموضوع، اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتقنينها وتحليلها تحليلاً كافياً دقيقاً لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة.(3)

المحور الأول : ماهية البطالة والفقر وأسبابها واثارهما الاجتماعية والإقتصادية.

أولا: ماهية البطالة:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات على مر العصور يخلو من هذه المشكلة بشكل أو بأخر وتعد البطالة بوجه عام آفة اقتصادية واجتماعية ونفسية بالنسبة للفرد والمجتمع، فهي آفة اقتصادية إذا شاب النظام الاقتصادي خلل واضطراب وقصور في الموارد البشرية ، وقلت فرص العمل وتصدع البناء الاقتصادي للمجتمع وتعطل الفرد كقوة بشرية خلقت للعمل أصلا، وهي آفة اجتماعية إذا انهارت الأسرة وانحرف بعض أفرادها اجتماعياً ، وسار في ركب العنف والجنوح وتعاطي المخدرات وتناول المسكرات، تعتبر كما البطالة آفة نفسية بالنسبة للفرد، إذا شعر بالفقدان والضياع والاغتراب عن الواقع وعن الذات وعن المجتمع.

تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفو حياة الأفراد من آن لآخر، ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية ، بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب ، تعود بجذور عميقة إلى وجود مشكلة البطالة.[1]

البطالة بوجه عام تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وبما أن الغايات من العمل متعددة، تعددت مفاهيم البطالة، وعليه فيتم فيما يلي إعطاء عدة تعاريف للبطالة.

البطالة في اللغة العربية :

جاء في لسان العرب: بطل الشيء بطلا وبطولا وبطلانا، ذهب ضياعاً وخسراناً فهو باطل.

التبطل : فعل البطالة ، وهو إتباع اللهو والجهالة ، وبطل الأجير – بالفتح – يبطل بطالة وبطالة أي تعطل فهو بطال والبطال الذي لا يجد عملاً.[2]

[1] خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان ،ط3،1999م، ص265
[2] ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، لبنان، دار لسان العرب، مادة بطل ، د ط .

كما جاء في القاموس المحيط : بطل بطلا وبطولا وبطلانا – بالضم– ذهب ضياعاً وخسرنا، وفي حديثه بطالة : أي هزل.[3]

البطالة في أعم وأوسع معانيها هي عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج، فقد تكون هناك أراض صالحة للزراعة ولكنها لا تستغل لسبب أو لآخر، وقد توجد ثروات معدنية وفيرة ولكنها دفينة في باطن الأرض فهي عاطلة ، والنقود المكتنزة برغم توافر فرص توظيفها فهي رأس مال نقدي عاطل.

لكن جرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل ، وطبقاً لهذا المفهوم المحدود، يكون العاطلون هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولكن لا تتوافر لهم فرص الحصول عليه.[4] البطالة هي التعطيل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج .[5]

البطالة هي تعطل جانب من قوة العامل عن العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً رغم بحثه عن العمل ورغبته فيه.[6]

أما البطالة في الاقتصاد الإسلامي:

هناك عدة تعريفات للبطالة في الاقتصاد الإسلامي من منظور شرعي وعلى رأسها التعريف الآتي: [7]

هي العجز عن الكسب ، وهذا العجز إما أن يكون ذاتيا كصغر السن والأنوثة، والعته والشيخوخة والمرض، أو غير ذاتي كالاشتغال بتحصيل العلم ، كما أنه إذا كان هناك عامل قوي ولكن لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، أو غنى يملك مالا لا يستطيع تشغيله فإنهما يعتبران من العاجزين عن الكسب أي من العاطلين عن العمل، ولا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز.

إذن البطالة في الاقتصاد الإسلامي هي كل إنسان لا يستطيع العمل بتاتا، إما لأمر خارج عن إرادته كالعجز أو المرض المزمن أو العته أو الجنون، أو لأمر تحت سيطرته كطلب العلم وشعوره بعدم القدرة على الانسجام بين علمه وعمله، وأنه سيؤثر سلبيا على أحدهما، فلا يستطيع الجمع بينهما وإتقانهما، فهذا يصنف ضمن البطالة من منظور إسلامي.

[3]الفيروز أبادي ، القاموس المحيط، دار الفكر ، بيروت لبنان ،1983م، فصل الباء اللام.
[4]راشد البراوي ، الموسعة الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1، 1971م، ص94.
[5]خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص265.
[6]صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة وائل ، الأردن ، 1995م، ص103.
[7]عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003م، ص37

المقارنة بين التعريف الإسلامي للبطالة وتعريف الاقتصاد الوضعي :

عند استعراض تعريف البطالة في كل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي يتضح ما يلي:

1- فتح التعريف الوضعي لمصطلح البطالة الباب على مصرعيه للإنسان ، ليتحول من عاطل عن العمل إلى متسول بحجة أن من لا يجد عملاً مناسب له هو حسب المواصفات التي يضعها هذا التعريف يعتبر من البطالة.[8]

2- ضيق الاقتصاد الإسلامي التعريف فحصره فقط في الإنسان العاجز عن الكسب لمن لا يستطيع ذلك ، حيث إنه إذا كان هناك إنسان ذكراً أو أنثى ، وكان له قدرة على العمل ولا يعمل فيعتبر متكاسل ولا يصنف حسب تعريف الاقتصاد الإسلامي ضمن البطالين.[9]

يمكن تعريفها أيضاً بكونها تعبر عن كمية من وقت العمل ومن طاقة العمل أو من كليهما لم يتم الاستفادة منها في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات بشكل أمثل.[10]

من التعاريف السابقة للبطالة يمكن أن نستنتج تعريفاً موحداً لها وهو أن البطالة هي زيادة في عرض العمل (ساعات العمل، أو العمال) عن حاجتها الفعلية (الطلب) لتلك الكمية المعروضة من العمل في مدة زمنية معينة، ويؤدي زيادة الفرق بين الكمية المعروضة والمطلوبة من العاملين إلى حدوث تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل بتكلفة يتحملها الاقتصاد، وهي عبارة عن الهدر في الموارد الاقتصادية وأهمها عنصر العمل.[11]

يرجع اهتمام الاقتصاديين بخدمات عنصر العمل إلى أنها أهم الموارد الإنتاجية في المجتمع، وأن الدخل الناتج من العمل يمثل الجزء الأكبر من الدخل القومي، وأن بطالة عنصر العمل ذات آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة.[12]

من ذلك يستنتج الباحث التعريف التالي: إن البطالة هي زيادة القوة البشرية التي ترغب في العمل وتبحث عن فرص العمل التي يتيحها المجتمع، أو بعبارة أخرى عندما يزيد عرض العمل عن الطلب على العمل.

[8] قنطقجي سامر مظهر ، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام ، بيروت ،مؤسسة الرسالة، ط1،2005م، ص17

[9] نفس المرجع، ص17

[10] رمزي ركي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد226، الكويت 1997م، ص23

[11] عقيل حميد جابر الحلو ، الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية، دراسة حالة العراق، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، فلسفة في علوم الاقتصاد، جامعة المستنصرية ، بغداد ،2008م، ص86

[12] حمدي أحمد العناني ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، د،ت ، ص79.

ثانياً : أسباب البطالة:

باعتبار أن البطالة مشكلُ قد استفحل في اقتصاديات الدول بصفة عامة، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن هذا المشكل ، سنحاول فيما يلي أسبابه، وآثاره.

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر، حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى.

وفيما يلي أهم أسباب البطالة، التي قد تنتشر في أي مجتمع كان : [13]

1- النمو السكاني: يعد النمو السكاني من الأسباب الاجتماعية التي تنجم عنها البطالة؛ حيث إن نمو السكان بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، لكن هذا ما لا يتحقق في غالبية الدول النامية.
2- الاعتماد على كثافة رأس المال: حيث حلت الفنون الإنتاجية لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفاض الطلب على العمل البشري، وهذا بسبب تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة.
3- الكساد الاقتصادي: وهو ما يعبر عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج.
4- سوء السياسة الإدارية الحكومية في تخطيط القوى العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة والمقدرة أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.[14]

عموماً فالأسباب تنقسم إلى قسمين أسباب داخلية وأسباب خارجية تبدو من خلال فرعين:

الفرع الأول: الأسباب الداخلية.

هذه الأسباب في عمومها مرتبطة بالسياسة الداخلية للمجتمع، أو هي نتيجة لعوامل محلية أدت إلى إيجادها ، ولعل أبرز هذه الأسباب ما يلي:

1- تغير بعض الموظفين أعمالهم فينتقلون من وظيفة إلى أخرى ، ومن صناعة إلى أخرى، وخلال فترة الانتقال هذه التي تستغرق وقتاً فإن بعض العاملين يكونون في حالة بطالة.

[13] عقيل حميد جابر الحلو ، مرجع سبق ذكره ، ص 89
[14] عبد الرحمن يسري أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997م، ص288

2- التغيرات في عدد الوظفين الذين يتطلعون إلى نماذج معينة من الوظائف.

3- الخلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الدولة، فالجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام آلاف الخريجين في تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع، مما أدى إلى فراغ رهيب في عالم الشغل لدى هؤلاء الخريجين وبالتالي شبح البطالة يتجدد ويتزايد.

4- التخلف الاقتصادي في الدول النامية، وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم الاجتماعي (السكان) زادت نسبة البطالة ارتفاعاً، ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب بسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة، وبالتالي زيادة عدد الراغبين في الحصول على فرص عمل.[15]

5- عدم توزيع القوى البشرية حسب الاحتياجات الفعلية، حيث أدى هذا الأمر إلى انتشار البطالة في تخصصات معينة علماً بأن جهات أخرى في الدولة بحاجة إلى تخصصاتهم.

6- في حالة الكساد الاقتصادي العام.

7- المحسوبية وبروز المنتجين في بعض المراكز الإدارية الذين ساهموا في تهميش جزء كبير من الكفاءات وبالتالي تثبيط الطاقات وتحويلها بطالة مهمشة لا تعمل.

8- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.

9- توظيف بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة لا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.

10- سياسة التقويم الهيكلي لتدبير الأزمة ، تقوم على مجموعة من التدابير الانكماشية التي تقود مباشرة إلى تفاقم البطالة كتقليص دور الدولة لتوفير فائض اقتصادي لسداد المديونية والتخلي عن القطاع العمومي غير فتح المجال أمام الخوصصة والمراهنة على القطاع الخاص الأجنبي ليحل محل الدولة، وما تبعه من تسريحات جماعية لليد العاملة.

11- إخفاق المسئولين وقلة كفاءتهم في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

12- الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود موارد مالية أو قلة مناصب الشغل، أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط إعفاء من الخدمة العسكرية.

13- عدم التحرك الفعال للبطالة في البحث عن العمل، وهذا قد يرجع إلى التهاون أو قلة مثابرتهم في البحث عن فرص العمل المتاحة.

[15] محمد دمان ذبيح ، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير في الاقتصادي الإسلامي ، غير منشورة، الجزائر،2008م، ص42.

14- الظروف المناخية والعادات الاجتماعية تؤدي إلى البطالة، فمثلاً عمال الزراعة والبناء، والحراسة يعانون من بقائهم بلا عمل خلال جزء من السنة.

15- رغم ما تتمتع به الدول العربية من موارد بشرية، فهي لم تصل إلى تشغيل كامل للقوى العاملة المتاحة بها حتى بالنسبة للدول خفيفة السكان مثل الكويت، حيث يصل حجم البطالة إلى 8886عاطل عام 1980م.[16]

16- غياب روح التكافل الاجتماعي، أي الافتقار لروح التواد والتراحم والتعاطف التي دعا إليها الإسلام .

17- عدم الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة .

18- نظرة القصور التي ينظر إليها المجتمع لأصحاب بعض الحرف، والميل نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية.

19- عدم الاستغلال الكفء للثروات الطبيعية بسبب ندرة المنظمين وضآلة المدخرات وسوء توجيهها وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلي والتخلف التكنولوجي الذي يربط المنتجين في الاقتصاد المتخلف بالوسائل البدائية في الإنتاج.

20- ثبات الأجور وعدم تغيرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار وتضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو الانتقال من صناعة إلى أخرى.

21- الافتقار إلى المهارات الأساسية مع انعدام فرص العمل الفعلية في مجال الصناعات التحويلية.[17]

ومن هنا يمكن القول بأن الأسباب الداخلية مرجعها بالدرجة الأولى إلى سوء التخطيط، وخاصة التخطيط الاستراتيجي، أو إلى غياب سياسة واضحة المعالم مما أدى إلى فشل كل السياسات التنموية والاستثمارية التي انتهجتها الدولة الشيء الذي أنعكس سلباً على القطاعين العام والخاص معاً، ومن ثم انتشار البطالة بكل أشكالها وأنواعها.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية.

فهي لا تقل أهمية عن سابقتها، وذلك أن الكثير من المتغيرات الداخلية هي في حقيقة الأمر ناجمة عن عوامل خارجية أثرت فيها وأفرزتها على أرض الواقع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن أحدها، فكل منهما مكمل للآخر، وفيما يلي عرض لأهم الأسباب الخارجية:

1- سياسة الاستدانة الخارجية، وذلك في غياب أية مراقبة ديمقراطية شعبية لجدوى هذه الاستدانة ولمجالات توظيفها، فاختيار التمويل الخارجي بعيداً عن تعبئة الإمكانيات المالية المتاحة داخلياً وعن أي مراقبة ديمقراطية حقيقية، يؤدي إلى تراجع الادخار لفائدة سداد المديونية، وبالتالي إلى تراجع الاستثمار والتشغيل.

[16] محمد دمان ذبيح ، مرجع سبق ذكره ، ص 43
[17] الخضري سعيد ، أزمة البطالة وسود استغلال الموارد العربية، القاهرة ، د ن، 1989م، ص7

2- طبيعة الاقتصاد إذا كان متوجها إلى الخارج والقائم على التصدير والاستيراد بدلا من المراهنة على تنمية السوق الداخلي، فهذه السياسة تؤدي إلى ازدواجية صارخة بين مدن نامية وأخرى مهمشة ينعدم فيها أي استثمار في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إلى زيادة معدل البطالة في المدن المهمشة.

3- هيمنة سياسة العولمة على اقتصاد الدولة ينتج عنه خوصصة وتقوية ممتلكات الشعب الرأسمالي وبالتالي فقدان الدولة لاستقلالها الاقتصادي، كما أن هذه السياسة تؤدي إلى توسيع دائرة التهميش ومرونة الشغل، وإعادة النظر في معايير العمل، وبالتالي إلى تسريح العمال، إلى جانب ذلك فإن هذه السياسة تؤدي إلى قتل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقضاء على الأسواق المحلية، وخلق مناطق التبادل الحر الخالية من أي قانون شغل.

4- انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدولة وارتفاع أسعار الموارد المستوردة، حيث نجم عن ذلك صعوبات اقتصادية، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات، زاد في أرقام البطالة.

5- اختلال التوازن الداخلي والخارجي نتيجة اتجاه سياسة الميزانية لخدمة مصالح رأس المال على حساب العمل وما يرتبط بذلك من امتيازات ضريبية وعينية للمستثمرين الأجانب، وتقديم القطاع العام عبر خوصصة هذه الشركات المتعددة الاستيطان، وتكريس عائدات الميزانية لخدمة الدين الداخلي على حساب الاستثمار، فهذه السياسة تعبر عن مدى النهب الذي يتعرض له الادخار الوطني الذي يتم تحويله عبر عدد من القنوات لفائدة رأس المال الدولي، وهو ما يكرس مزيداً من ضعف النمو والتخلف وتفاقم البطالة.

6- التقدم والتغير المتلاحق في مجالات التكنولوجيا، والتعليم والتصنيع، بل وفي المجالات الاقتصادية والسياسية المطبقة.

7- التقنيات المتطورة، إذ أنها قد ساهمت في زيادة حدة البطالة حتى في الاقتصاديات المتقدمة نتيجة لاستخدام الأنشطة كثيفة رأس المال وضعيفة الاستخدام للعمالة البشرية، مما أدى إلى إيداع بديل لحالة التوظف الكامل بمفهوم مستحدث يطلق عليه (المعدل الطبيعي للبطالة أو البطالة المقبولة اجتماعياً) وبمقتضى ذلك المفهوم يتم الإذعان لمشكلة البطالة وتجاهلها عند حد معين لها كنوع من التكيف مع تلك المشكلة التي تتزايد آنياً مع معدلات تضخم الأسعار، بل إن البعض وصلوا إلى حد إعطاء مشكلة التضخم أولوية في الاهتمام قبل الخوض في حل مشاكل البطالة.[18]

هكذا يرى الباحث أن الأسباب الخارجية لها تأثير كبير على موازين المدفوعات، فضلاً عن ضعف قدراتها الذاتية على الإنتاج والإنتاجية، مما أدى إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدلات البطالة .

[18] الخضري سعيد ، مرجع سبق ذكره، ص8-9.

بوجه عام فإن هذه الأسباب جميعها قد ساهمت مساهمة كلية في خلق المشكلة، ومن هنا يمكن الجزم بأن للبطالة أسباباً سياسية اقتصادية واجتماعية، وهي أكثر انطباقاً على الدول النامية، مما يستوجب عليها السعي الحقيقي للاستفادة من العنصر البشري والمادي، وأن توفر الخطط والسياسات التي تسمح لها بحسن استغلال هذه الموارد للعمل على النهوض بالعنصر البشري، مما يؤدي إلى التكامل فيما بينها، وبالتالي وضع حد لمثل هذه الأسباب التي انتشرت في مجتمعاتنا بشكل يثير المخاوف والتساؤلات.

ثالثاً : آثار البطالة :

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع؛ وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر، وما تعكسه من آثار سلبية على أفراد المجتمع.[19]

من جملة ما سيحاول الدارس ذكره من هذه الآثار ما يلي:

1- الآثار الاجتماعية:

للبطالة آثار اجتماعية خطيرة لا يمكن الاستهانة بها؛ فالأشخاص الذين لا يملكون وظائف أو الذين فقدوا وظائفهم يتعرضون إلى مخاطر عدة نذكر منها:

1. الجريمة والانحراف: الذين لا يتمكنون من الحصول على عمل لتوفير متطلبات المعيشة، خاصة الشباب منهم، يلجئون للسرقة والاحتيال والغش والقتل وغير ذلك من أنواع الانحراف.
2. زيادة البؤس والمعاناة الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم.
3. الهجرة: بعض الشباب يلجئون إلى الهجرة إلى بلاد أخرى كحل لمشكلة البطالة (عدم الحصول على عمل)، وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.
4. تؤثر البطالة سلباً على الحالة النفسية للفرد، حيث يشعر بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أجل البطالة، ومما لا شك فيه أن تأثير مثل هذا الشعور على المجتمع المعطل هو تأثير مدمر.

2- الآثار الاقتصادية :

لا تقل الآثار الاقتصادية خطورة عن الآثار الاجتماعية للبطالة، وفيما يلي سنحاول حصر ذكر هذه الآثار:

[19] الأشوح ، زينب صالح ، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة،القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، دط، 2003م، ص77

أ- هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل .

ب-تعتبر البطالة ضياعاً حقيقياً للموارد الاقتصادية، فهي فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصاً للعمل ويصبح لهم إنتاج، فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض ما فقد أثناء مرحلة البطالة.

ج- تراجع وتأكل في رأس المال البشري، حيث إن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل لفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل إلى تأكلها وإصابتها بالصدأ والاضمحلال .

د- تبديد أموال الدولة، خاصة تلك المتمثلة في إعانات العاطلين المقدمة في شكل إنفاق حكومي لصالح طبقة البطالة.[20]

هـ- انخفاض الاستثمار، يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي؛ بسبب قلة الادخار.

هناك آثار غير مباشرة تتمثل في التأثير على الاستهلاك، والتأثير على الصادرات والواردات.[21] مما يساعد على تفاقم المشكلة من هذا البعد الاقتصادي ما يلي:

1- توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى مشروعات قليلة الاستخدام للعمالة ، مما يقلل من توليد فرص عمل جديدة.

2- ارتفاع معدلات التضخم، هناك العديد من الدراسات التي توجد علاقة موجبة بين التضخم والبطالة.

3- تناقص القوة الادخارية للمجتمع بدرجة كبيرة وساعد على ذلك ظهور كثير من الأنماط الاستهلاكية.

4- البطالة تؤدي إلى انتفاء الأمن الاقتصادي ، حيث يفقد العامل دخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.

5- تؤدي البطالة إلى إهدار قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي ، لأن البطالة العامة هدر للموارد.

6- تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين.

7- تؤدي البطالة إلى خفض مستويات الأجور الحقيقية، حيث يقبل العاطل العمل بأي أجر، وهذا يؤدي إلى الفساد الاقتصادي وعدم الإنتاجية ويقضي على روح التنافس.

8- تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات بسبب لجوء العمال إلى الاضطرابات، والإضراب عن العمل قد لا يعطي العامل حقه ويعتبر ذلك سبباً بطرده من العمل. [22]

[20] محمد دمان ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص 55
[21] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 44.
[22] محمد دمان ذبيح ، مرجع سبق ذكره، ص 62

9- كلما تنتشر البطالة أكثر تتأخر الأمة أكثر يقول الشيخ محمد الغزالي رحمة الله" وإني لأظن تأخر الشرق الإسلامي يعود إلى التعطل الفاشي في مختلف أقطاره، وإلى القوى المهدرة التي حبسها الشلل في جلود أصحابها فهم أحياء أموات" .[23]

10- مراجعة النظر في التعليم باعتباره قيمة تستحق العناء وشيوع مفاهيم أخرى تقوم على التحاليل، وبالتالي تفاقم ظاهرة التعليم وتزايد معدلات الأمية، وهو ما يؤدي بدوره في زيادة حدة مشكلة البطالة ليصبح الأمر أشبه بحلقة مفرغة.

11- زعزعة الانتماء للوطن والولاء للدولة، وذلك لأن الحاجة للعمل من أجل الغذاء والكساء يقع على رأس سلم الأولويات لدى المواطن، ومن وجهة نظر أي إنسان، فإن الوطن الذي لا تتوفر فيه هذه الاحتياجات الأساسية والدولة التي تعجز عن حل هذه المشكلة، لا تستحق الانتماء والتضحية من أجلها، وفي هذا يقول الدكتور أحمد ماهر: "إن مرحلة الشباب تتميز بأنها مرحلة العطاء والانجاز، والمغامرة والعمل والجد والحيوية، والشباب في هذه المرحلة مطالب بالعلم والعمل والمثابرة والكفاح حتى يتقدم المجتمع الذي يعيش فيه ويرقى ويسجل سطوراً في عالم الحضارة والابتكار، فإذا لم يتيسر للشباب فرصة عمل في أي قطاع من قطاعات الدولة سواء كان قطاعاً خاصاً أو قطاعاً عاماً، فإنه يشعر بخيبة الأمل وعدم الانتماء إلى المجتمع الذي يعيش فيه ويصبح فريسة سهلة في أيدي الخارجين عن الدين والقانون".[24]

12- البطالة تربة خصبة لسياسة التطرف والأفكار الهدامة، فالعاطل عن العمل الناقم على المجتمع مستعد لتقبل أكثر الأفكار تطرفاً وانحرافاً، وإن ارتدى ثياب الدين – وهو بريء منها – أو ثياب الإلحاد، ويكفي أن يذكر أن الشيوعية الماركسية حين أرادت تربة صالحة لدعوتها، لم تجد أفضل من معاناة العمال وظروف العمل القاسية.

13- التضحيات التي تقدمها الأسر بتكافلها مع أفرادها العاطلين عن العمل، وذلك بتخليها عن جزء من إيرادها لتأمين احتياجاتهم.

14- من الممكن القول أن البطالة تعمل على تقليل سنوات العمل الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريباً بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل، مما يترتب عنه إضاعة الشباب لنصف عمره دون استثمار أمثل لوقته وجهده.[25]

[23] الغزالي محمد، الإسلام والأوضاع الاقتصادية ، الجزائر ، مكتبة رحاب ، دن، دت، ص68.
[24] الدكتور أحمد ماهر باشا، (22/فبراير 1945م إلى 1988م) رئيس وزراء مصر لفترتين الأولى من 8/أكتوبر 1944م حتى 15/يناير 1945م والثانية من 15/ يناير 1945م حتى 24/ فبراير 1945م.
[25] الاشوح ، مرجع سبق ذكره ، ص 83

بالتدقيق في هذه الآثار يرى الباحث أن تفشي البطالة يهدد المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً كما يعني إهدار وخسارة لإمكانيات وطاقات كان يمكن أن تساهم في مستقبل الدولة وتطورها، وبالتالي لا شك أن الآثار تسبب نزيفاً كلياً للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الآثار المعنوية:

الآثار المعنوية هي التي لها ارتباط وثيق بالجانب النفسي والخلقي للفرد مما تصبح الحياة المعنوية معه لا تطابق أو تصبح تربة خصبة لكل أشكال الحرمان والفساد، وأهم هذه الآثار ما يلي:[26]

1- اهتزاز السلام الاجتماعي، فالشاب الذي يعاني من البطالة لا يمنع نفسه من ممارسة الحقد والكراهية تجاه أولئك الذين حصلوا على فرصة عمل، فضلاً عن أولئك الأثرياء الذين يركبون السيارات الفارهة وتملأ صورهم الصحف والمجلات والقنوات التلفزيونية، وبالتالي فالأفواه الجائعة والنفوس المملوءة بالحقد والمرارة واليائسة من إمكان تحقيق حياة كريمة، لأشد تهديداً لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكة، فمثل هؤلاء السكان أكثر استعداداً وميلاً للخروج على القوانين والأنظمة القائمة بالمجتمع، وأساس قيادة نحو ارتكاب أعمال العنف والتخريب.
2- انتشار الجريمة: معروف عالمياً في دراسات الاجتماع الجنائي أن هناك عدداً من الجرائم المرتبطة بزيادة البطالة، وعلي رأسها السرقة بأنواعها مثل السطو، والسرقة بالإكراه، والقتل، إضافة إلى جرائم التهريب والاحتيال، فضلاً عن الجرائم الجنسية والأخلاقية لشباب عاجز عن الزواج وانتشار تعاطي المخدرات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى شيوع مناخ عام يعوق القوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع، فالبطالة تؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل بالآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه، وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع إلى العاطل، نتيجة عدم قدرته على التمسك بها ومراعاتها لنقص الوسائل المتاحة لديه عن تحقيق ومراعاة هذه القيم، نتيجة توقفه عن العمل وفقدانه لأهميته الاجتماعية في ظل هذه القواعد والقيم، ويعتقد البعض أن الأمر قد يتطور لدى العاطل بأن يخلق لنفسه قيماً اجتماعية جديدة، وتصبح مبرراً كافياً لسلوكه الإجرامي، واختلاطه بالمجرمين ودوائرهم بكل ما تحمله من قيم وتقاليد إجرامية.

نجد أن الفعل الإجرامي يقع عندما يتوافر له الموقف المناسب كما يحدده الفرد، وفي أحوال كثيرة يكون هذا الموقف المناسب هو أن يجد نفسه عاطلاً عن العمل رغم قدرته ورغبته فيه، مما يحفزه على الاختلاط بغيره من العاطلين ممن

[26] الدكتور أحمد باشا، مرجع سبق ذكره، انظر الصفحة السابقة.

يكون لديهم اتجاه عميق وقديم نحو السلوك الإجرامي، ويترتب عن هذا الاختلاط اكتساب العاطل لعلاقات ومهارات وحوافز وأساليب السلوك الإجرامي.[27]

ثانياً: أنواع البطالة وسبل معالجتها.

أ/ أنواع البطالة Types of Unemployment:

إذا كان تقيم البطالة يختلف حسب الأسس والمعايير السابقة فقد عرفت الأدبيات الاقتصادية عدة أنواع من البطالة أهمها ما يلي: [28]

1- البطالة الدورية:

يتأثر حجم الدخل والناتج والتوظف في الاقتصاد القومي بالمرحلة التي يمر بها النشاط الاقتصادي من رواج أو كساد حيث تتزايد في مرحلة الرواج إلى أن تصل إلى ذروتها، وعند حدوث الأزمة يتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو الهبوط ليمر الاقتصاد القومي بمرحلة الانكماش وخلالها ينخفض الطلب على العمل الذي يعتبر من أهم سمات الدورة الاقتصادية.

فالبطالة الدورية هي التي تنشأ عن التقلبات في الإنتاج، وحيث يتذبذب الطلب الكلي على العمل طبقاً للتذبذب في الناتج سواء في فترات الركود أو الرواج الاقتصادي.

2- البطالة الاحتكاكية:

تعكس البطالة الاحتكاكية حجم البطالة السائد في أي مجتمع في لحظة نتيجة انتقال بعض أفراد القوة العاملة من وظيفة إلى أخرى أو من سوق عمل إلى سوق عمل آخر، حيث تكون البطالة المؤقتة خلال فترة البحث عن وظيفة جديدة، وهي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وقد تطول فترة البحث عن عمل أو تقصر حسب توافر المعلومات لدى الباحثين عن فرصة عمل وأصحاب الأعمال، حيث يعتبر الفرد في حالة بطالة طوال هذه الفترة، وتظهر البطالة الاحتكاكية في العاملين الزراعيين الذين يهاجرون من الريف إلى المدينة بحثاً عن عمل أو أجر أفضل وأكثر ملائمة من وجهة نظرهم، حيث يرجع ذلك كله إلى نقص المعلومات عن سوق العمل وخصائصه.[29]

[27] ورسك ، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ، ترجمة محمد عزيز ، محمد سالم ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م، ص28
[28] ليلى الوزيري، محمد عطية أحمد سالم، مرجع سبق ذكره،7
[29] ليلى الوزيري، محمد عطية أحمد سالم، مرجع سبق ذكره ص8

3- البطالة الظاهرة:

يقصد بها وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، والبطالة الظاهرة قد تطول أو تقصر فترتها الزمنية بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وهي يمكن أن تطول احتكاكية أو هيكلية أو دورية، وفي البلدان الصناعية يحصل العاطل على تعويض بطالة، أم البلاد النامية فلا يحصل على تعويض بطالة.

4- البطالة المقنعة:

يقصد بها تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، ولكنها تتقاضى أجراً – وإذا ما سحبت من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض – مما يعنى رفع متوسط تكلفة المنتجات.[30]

في البلاد النامية تظهر البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بسبب وجود فائض نسبي بالسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية، بسبب زيادة التشغيل الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.

5- البطالة الهيكلية:

هي البطالة التي تصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحصل في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التشغيل المتاحة من جهة وبين مؤهلات وخبرات المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه من جهة أخرى.

يظل هذا الاختلال قائماً إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب، وكذلك فإن ارتفاع المستوى التكنولوجي للإنتاج (من يدوي إلى ميكانيكي ثم إلى أتمت التحكم آلالي) أي الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطط الإنتاج.

كما أن العولمة وهجرة نشاط الشركات متعددة الجنسيات من البلدان مرتفعة الأجور إلى البلدان النامية ذات العمالة الرخيصة، أدى إلى بطالة هيكلية بين الناس الذين كانوا يعملون في حالة البلدان الأولى.[31]

[30] محمد جلال مراد، البطالة والسياسة الاقتصادية ، منشورات جامعة العلوم الاقتصادية ، دمشق، دت، دط، ص14
[31] محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره ، ص16

6- البطالة التكنولوجية:

تحدث البطالة التكنولوجية عند إحلال الآلات أو الأساليب الفنية المتقدمة محل العمال حيث ترتفع درجة ميكنة العملية الإنتاجية والاستغناء عن عدد كبير من العمال، مثل إحلال الآلات الزراعية محل العمل اليدوي في العمليات الزراعية، وظهور الروبوت أو الإنسان الآلي في صناعة السيارات مما أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج، فقد تحدث البطالة التكنولوجية نتيجة ظهور صناعة جديدة لتحل محل صناعة قديمة، وقد تطول فترة تعطل العامل نتيجة هذا التغير التكنولوجي، حيث يتطلب الأمر إعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة، وقد يتطلب حصول العمال المتعطلين على وظائف جديدة، إما الرحيل إلى أماكن بعيدة تتوافر فيها هذه الوظائف أو اضطرارهم للتعلم وإعادة التدريب، والذي يستغرق بعض الوقت حتى يمكن الحصول على هذه الوظائف.[32]

7- البطالة الموسمية:

تظهر البطالة الموسمية بسبب تباين المواسم وطبيعة العمل، أي أن هناك بعض الأعمال لا يمكن تأديتها إلى فصل معين من السنة، ومن ثم بقاء العمال الذين يؤدونها في حالة بطالة لبقية أيام السنة، وهي أقل خطورة من البطالة الهيكلية، وتتم معالجتها بإيجاد أعمال تتكامل مع الأعمال الموسمية أو تشغل الأوقات التي لا يعمل فيها العمال الموسميون.

8- البطالة السافرة:

البطالة السافرة هي حالة تعطل لقوة العمل، ومن الممكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية، أو دورية تطول مدتها الزمنية، أو تقصر، ويرجع وصف البطالة (بالسافرة) إلى انتشارها في الدول الصناعية المتقدمة التي يكون سوق العمل فيها منظماً، وتتوافر فيها التشريعات العمالية ونظم الضمان الاجتماعي التي تضم فيها فرع التأمين ضد البطالة، وحيث يسجل العمال المتعطلون أنفسهم في مكاتب العمل، وبالتالي يتم التعرف بدقة على حجم ظاهرة البطالة ونسبة العمال المتعطلين عن العمل، ويرجع السبب في ظهور البطالة السافرة في الدول الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي الفعال دون مستوى التشغيل الكامل والذي تعالجه الحكومات عن طريق زيادة الإنفاق العام بتنفيذ بعض المشروعات العامة.[33]، كما يرجع البطالة السافرة أيضاً إلى هجرة العمال الزراعيين من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص عمل مناسبة وتوقع ارتفاع مستوى الأجور، وأيضاً نتيجة التحول من الزراعة والاعتماد الذاتي إلى الزراعة التجارية وما يصاحب ذلك من إعادة تنظيم الوحدات الإنتاجية إلى وحدات منتجة للسوق تهدف إلى تحقيق الربح.[34]

[32] ليلى محمد الوزيري ، محمد أحمد سالم ، مرجع سبق ذكره، ص9
[33] محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية ، منشورات معهد الإدارة العامة ، الرياض ،دن،دط، ص156
[34] محمد بن عبد الله البكر، مرجع سبق ذكره، ص156-157

من أنواع البطالة السافرة في الدول النامية، البطالة بين المتعلمين والتي ترجع إلى عدم التناسق بين تخطيط القوى العاملة والتخطيط للتنمية الصناعية والزراعية، والصعوبات التي تعوق المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل في الدول النامية، ورغم تبني العديد من الدول العربية بعد تحررها من الاحتلال سياسة مجانية التعليم لتعويض شعوبها عما لاقته من حرمان من التعليم والتدريب، إلا أن هذه السياسة أدت إلى تردي مستوى التعليم وازدياد أعداد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل، الأمر الذي أدى إلى شيوع البطالة السافرة.[35]

مهما يكن نوع أو شكل البطالة، فهي عبارة عن وقت العمل غير المستخدم أثناء مدة زمنية معينة، إضافة إلى ذلك أن حجم البطالة لا يمكن عده ولا قياسه بوحدات زمنية متماثلة، على أساس أن أفراد القوى العاملة غير متماثلين من ناحية الكفاءة والمهارة.[36]

9- البطالة الإجبارية:

تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدون عملا؛ وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد القومي.

يندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية البطالة السافرة، وكذلك البطالة الدورية، وهي التي تنشأ نتيجة التقلبات في الدخل.[37]

فالبطالة الإجبارية هي التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه أي يبتلى بها كما يبتلى بكافة مصائب الدهر، فقد يكون سببها عدم تعلمه مهنة في الصغر يكتسب منها معيشة، وتقع مسؤولية هذا على أوليائه الذين أهملوا تعليمه في صغره ما ينفعه في كبره، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية.[38]

10- البطالة الاختيارية:

تعرف البطالة الاختيارية على أنها البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة، أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل (الدخل من الملكية بأنواعها، أو من الإعانات والهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الادخار أو السندات، الربح من الأسهم).

---

[35] محمد جلال مرد، مرجع سبق ذكره، ص17

[36] ورسك ، مرجع ذكره، ص30

[37] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات جامعة الإسكندرية ، 1997م، دط، ص301

[38] القرضاوي ، يوسف، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، قراءات في الاقتصادي الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر الأول لأبحاث الاقتصادي الإسلامي) ، جدة ، جامعة الملك عبد العزيز، ط1،1987م، ص139

فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة، رغم وجود وظائف لهم، ومن أمثلة هؤلاء: الأغنياء العاطلون، وبعض الفقراء المتسولون، والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيها، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة.[39]

ثانياً: سبل معالجة البطالة:

تختلف المعالجة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسية خاصة في مسألة الحد من البطالة، وذلك بقصد الوصول إلى التشغيل الكامل، وهذا لا يعني مجرد حصول المتعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب، بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين.

المدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في مجتمع ما هو تحديد أبعادها بدقة؛ حتى يتم اختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهتها.[40]

فيما يلي توضيح بعض الأساليب التي من شأنها القضاء على البطالة أو الحد منها، ولو بنسبة قليلة:

1- خلق الوظائف:

يتم خلق الوظائف برفع مستوى الطلب من خلال السياسات النقدية والمالية، والمقصود هنا بالسياسة النقدية التوسعية زيادة كمية النقود في المجتمع، أما السياسية المالية التوسعية فهي زيادة في الإنفاق الحكومي من الإيرادات الحكومية، وهذا ما يترتب عليه زيادة طلب المجتمع من السلع والخدمات مما يغري المجتمعات على زيادة إنتاجها، وبالتالي خلق فرص عمل، هذا بالإضافة إلى وضع سياسة تحفيزية لإقامة مشروعات جديدة، سواءً من القطاع الوطني أو القطاع الأجنبي، وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة الناجمة من الزيادة في السكان، وهذا أيضاً يدخل في نطاق أسلوب خلق وظائف جديدة.

2- تحقيق التوافق بين نوعية البطالة والوظائف المتاحة:

تتحقق عملية التوافق بين العمالة المتعطلة من ناحية وفرص التوظيف المتاحة أو الجديدة من خلال برامج إعادة التدريب في مشروعات التنمية الإقليمية.

3- إقامة مراكز التدريب للقوى العاملة العاطلة:

لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة، وهي ما يقلل من البطالة الهيكلية.[41]

[39] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص303

[40] حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية ، جامعة حلوان،1995م،ص94.

4- تخفيض حجم قوة العمل:يرتكز هذا الأسلوب على العمالة من كبار السن، والصبية والشباب، والأسلوب التقليدي لخفض قوة العمل من كبار السن يتمثل في تخفيض سن التقاعد، مع رفع قيمة المعاشات؛ كذلك يمكن تخفيض قوة العمل من صغار السن بتأجيل دخولهم سوق العمل.

5- ضرورة الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية.

6- التيسير على الشباب للحصول على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشاريع الصغيرة المدروسة التي تعتمد على إمكانيات البيئة أو منجاتها.

7- تبني أسلوب التخطيط للقوى العاملة في البلاد.

8- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان.

9- المساهمة في توفير فرص عمل للشباب، وذلك من خلال تخفيض سن التقاعد.

10- إعادة الاتساق بين نظام التعليم والتدريب والاحتياجات المستقبلية من العمالة، عن طريق تخطيط سليم للقوى العاملة في المجتمع.[42]

كما أن هناك آليات شرعية عملية لعلاج مشكلة البطالة منها:

أ- إن الإسلام دين متكامل من كل جوانبه، الأمر الذي جعله يعالج شؤون المجتمع وأزماته بصورة شاملة ومتكاملة في إطار سياسة شرعية ترمي إلى التكفل بحاجيات أفراد المجتمع.

ب- تقدم الحلول والعلاجات المناسبة للمشكلات التي تقف في طريق تقدمه، وتمنعه من المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الشاملة، ومن ذلك مشكلة البطالة ذات الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية.

لذا فقد حظيت ظاهرة البطالة في الاقتصاد الإسلامي باهتمام بالغ على الصعيدين النظري الوقائي والواقعي العملي، والتي إذا ما طبقت على نحو ما جاء فإن بوسعها تمكين المجتمع الإسلامي من تحقيق أهدافه المتعددة، وبدون نهج شامل كهذا لا يمكن تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع، ولا المساهمة في علاج مشكلاته المختلفة والمتعددة، ومن هذه الآليات ما يلي:[43]

1- الزكاة:

إن نظام الزكاة يلعب دوراً هاماً في تنشيط وتنمية المجتمع الإسلامي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[41] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره ، ص320

[42] حمدي أحمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص95.

[43] عنابة غازي، موقع الزكاة من الضريبة في الاقتصادي الإسلامي، لبنان، دار ابن حزم، ط1،1993م،ص30

فالزكاة على مستوى الاقتصاد الكلي لها دور أساسي في السياسة المالية للدولة من خلال تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار ، وتكيف نمط الاستهلاك بتوفير القدر اللازم من السلع والخدمات التي تكفل مستوى لائقاً للمعيشة.

على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن الزكاة تلعب دوراً من خلال تأثيرها على دخول وثروات المكلفين وكذلك تأثيرها على العرض والطلب في السوق ومرونتها وقدرتها على الإنتاج، فهي بذلك تخلق طاقات إنتاجية إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة ، وبذلك يتم القضاء تدريجيا على البطالة.

ثالثاً : ماهية الفقر وأنواعه وأسبابه وسبل معالجته

1/ ماهية الفقر:

تتشابك قضية الفقر في العالم مع قضايا كثيرة معاصرة، كلها تتعلق بقضايا التنمية والأوضاع المختلفة لها، وخاصة قضايا الإصلاح الاقتصادي، وأسلوب الحكم، والمحددات والممارسات السياسية التي تتعلق بمتابعة الأمور اليومية للناس في الدول المختلفة، التي تؤدي إما إلى مزيد من الفقر للفقراء، أو إلى مزيد من التنمية والرخاء.

قضية الفقر تعتبر قضية محرجة ومؤسفة تنتشر وتتزايد في كثير من الدول في عالمنا اليوم وبطريقة مختلفة ومضطردة، فالفقر الذي ينتشر في أنحاء العالم بشكل مخيف لا يقل في حدته عن أخطار أخرى يواجهها العالم مثل أخطار انفجارات الأسلحة النووية، كما أنه يشكل تحدياً أخلاقياً للإنسانية وجميع الدول، إذ بسببه تتزايد النمو غير المتساوي بين الدول، وما يتسبب عنه من إحباطات اجتماعية واقتصادية يعاني منها مباشرة الفقراء في معظم الدول الفقيرة، كذلك يساعد الفقر وانتشاره بطريق آخر على تفشي استبداد النظم الاستبدادية والتسلطية في كثير من الدول وخاصة الفقيرة منها.[44]، مما أدى إلى زيادة ظواهر مختلفة ومخزية مثل ظواهر انتشار العنف والجريمة والتشرد والبطالة وزيادة التناسل بين الطبقات الفقيرة والتي تضغط كلها على إمكانيات الدول في تقديم وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن.[45]

إن مستقبل الإنسانية مهدد بشكل عام بسبب تزايد وانتشار الفقر، فبسببه تتعثر الكثير من مسيرات وخطط التنمية، وتتزايد أيضاً بسببه الهوة بين الأغنياء والفقراء، مما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب والدول في الوصول إلى مستوى

[44] إسماعيل سراج الدين ، محسن يوسف ، الفقر والأزمة الاقتصادية ، إصدارات مركز ابن خلدون الاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1997م، ص25
[45] تقرير البنك الدولي ،1994م،ص129

إنساني أفضل تتوافر فيه الحياة الكريمة للأفراد، وخاصة فيما يتعلق منها بالاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والمأكل والمشرب،،، الخ.[46]

2/ أنواع الفقر:

1- الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.

2- الفقر الطارئ أو النظر في الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

يتسم الفقر بكونه ظاهرة اجتماعية اقتصادية ذات طبيعة نسبية متعددة الجوانب، تتمثل في عدد من الأنواع والأشكال التي تحمل في مضمونها وتعبر عن ظاهرة الفقر، حيث نجد أن الفقر يقسم بحسب طبيعته إلى (فقر نسبي، ومتناهي)؛ ويقسم بحسب فترته الزمنية إلى (فقر مزمن، وفقر عابر)؛ في حين يقسم بحسب نوع الجنس البشري إلى (فقر ذكوري؛ وفقر أنثوي) ويقسم أيضا بحسب طبيعة المكان إلى (فقر حضري وفقر ريفي) [47]

الفقر النسبي:

يشير الفقر النسبي إلى التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي، بحيث يعتبر الشخص فقيراً فقراً نسبياً إذا كان ينتمي إلى واحدة من أدنى فئات الدخل في المجتمع، (مثل أفقر نسبة 10%).

الفقر المتناهي:

يكون الفقر متناهياً حينما لا تتمكن أي أسرة من تلبية 80% من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، حتى وإن استخدمت 80% من دخلها لشراء التغذية، ومثالنا في ذلك حالة الفقر المدقع التي تعاني منها دولة أسيوية، مثل بنجلاديش حيث أظهرت دراسة أجراها معهد بنجلاديش للدراسات التنموية بالاشتراك مع مركز أبحاث الفقر بالمملكة المتحدة ، أن نحو ربع سكان بنجلاديش يعيشون في فقر مدقع وأن حوالي خمس سكان القرى لا يستطيعون تحمل تكاليف تناول ثلاث وجبات يومياً، وقالت الدراسة أنه على الرغم من أن بنجلاديش نجت من براثن المجاعة إلا أن مشكلة الجوع مازالت قائمة فحوالي 26% من إجمالي السكان يعيشون حالياً حالة فقر شديد في الدخل قدره بعض الاقتصاديين بأن يعيش الفرد بأقل من دولار يومياً.

[46] المرجع السابق، ص 129

[47] مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ط1، 2011م، ص45

2- أنواع الفقر بحسب فترته الزمنية:

تواجه الشعوب موجات من الفقر هذه الموجات قد تجعل من الفقر أحد نوعين:

النوع الأول: الفقر العابر:

يشير إلى الفقر لأجل قصير أو مؤقت أو موسمي، فمثال ذلك الفقر المائي الذي يصيب مناطق معينة من العالم قد تدفع تلك المناطق إلى الافتقار في الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى انتشار الفقر في تلك المناطق خاصة منها التي مازالت معتمدة بشكل كبير في ميزانيتها على الزراعة كدول العالم الثالث.[48]

النوع الثاني : الفقر المزمن:

يشير إلى الفقر طويل الأجل أو الفقر الهيكلي، ومثالنا في ذلك ما أكده أحد تقارير البنك الدولي " أنه في أعقاب انهيار الشيوعية في العالم وتحول عدد من الدول إلى اقتصاد السوق ومن ضمنها دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول الكتلة الاشتراكية السابقة؛ ارتفعت معدلات الفقر من 2%إلى 21% في تلك البلدان التي دخلت في طور التحول إلى نظام السوق، ويمضي التقرير إلى القول بأنه كان من المتوقع أن تكون الأعباء الناتجة عن الشيوعية قابلة التحمل؛ ولكن ظهر أنها أعباء تكلفة أكبر واستمرت لفترة أطول وكان تأثيرها أعمل وأبلغ من آية تنبؤات في حينه.[49]

3- أنواع الفقر بحسب النوع:

بدأ الاهتمام بظاهرة الفقر القائمة على أساس نوع الجنس البشري عالمياً وذلك من خلال منظمات الأمم المتحدة بداية من تقرير التنمية البشرية لعام1995م، والصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حيث لاحظ هذا التقرير أن دليل التنمية البشرية يهتم بقياس معدل الانجازات في بلد ما لكنه لا يدمج درجة عدم التوازن الجنوسي في هذه الانجازات، ففي بلدان لديه المعدل نفسه من إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (لنقل 30%)، قد يكون هناك تفاوتاً في النسب بين الرجال والنساء (يمكن أن تكون النسبة 28% للنساء 32% للرجال في احدهما، مقابل 20% للنساء و40% للرجال في الثاني) غير أن هذه التفاوتات لن تنعكس في تقرير التنمية البشرية الخاص بكل من البلدين، ومن هنا ظهر دليل التنمية المتعلق بالنوع في تقرير التنمية البشرية لعام 1995م، والذي يستخدم نفس المقاييس التي أقرها دليل التنمية البشرية في قياس الفقر البشري ولكنه يلم بالإضافة إلى ذلك باللا مساواة بين النساء والرجال، ومن هنا جاء الاهتمام

[48] مصطفى أحمد حامد رضوان، نفس المرجع، ص 46.
[49] دليل التنمية في العالم، الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2004م، النسخة الالكترونية ، 128.

العالمي بتحديد معدلات الفقر البشري القائمة على أساس الجنس البشري، وعليه نخلص من ذلك إلى أنه المقصود بأنواع الفقر على أساس الجنس البشري هو رصد لحجم ومدى انتشار الفقر البشري بمفهومه السابق التحديد*

يوجد في عدد كبير من دول العالم فجوات كبيرة على أساس النوع الاجتماعي في مجال الصحة، والتعليم، والنشاط الاقتصادي، والدخل، وتوجد تباينات واسعة بين الدول العربية في عدد النساء الفقيرات مقابل كل (100) رجل فقير، تصل في سوريا إلى حدها الأقصى بمعدل 271 امرأة فقيرة في مقابل كل (100) رجل فقير، وهي نسبة تشير إلى تركز الفقر في الأثاث أكثر من مرتين ونصف مقارنة بالرجال ، أما أقل الدول العربية من ناحية فقر المرأة مقارنة بالرجل فهي الإمارات، وهي الدولة العربية الوحيدة التي بلغت فيها أعداد النساء الفقيرات 83 امرأة إلى كل (100) رجل، أما الدول العربية الأخرى الباقية فتراوحت ما بين 120 و160 امرأة فقيرة لكل رجل فقير في كل من الكويت والسودان وعمان والسعودية، وما بين 161 و 200 امرأة فقيرة لكل (100) رجل من الأردن والجزائر والبحرين وتونس ولبنان ، ولبيبا ومصر والمغرب واليمن.[50]

4- أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان:

في هذا الجزء من أنواع الفقر نحاول أن نرصد نوعين من أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان التي هي وثيقة الصلة بالتنمية البشرية وحجمها في العالم هذين النوعين هما الفقر الحضري والفقر الريفي.

أ- الفقر الحضري:

هو فقر وثيق الصلة بالقصور في عملية التنمية البشرية، ويمكن أن نعرفه بأنه: "الفقر الناتج عن الازدحام في المناطق الحضرية واحتمال التعرض للأمراض المعدية خاصة بين الفقراء نسبياً في المناطق الحضرية مما يقلل من مزايا الحياة في الحضر من خدمات أفضل ودخول أعلى بشكل عام"، ويتم قياس الفقر الحضري من خلال فحص بيانات المسح الصحي والديوجرافي لتقديرات أثر الفقر الحضري على تغذية الأطفال على قيد الحياة والصحة الإنجابية للنساء ويستخدم في دراسة هذا الفقر الحضري نماذج متعددة المتغيرات منها قياس أوضاع الفقر على مستوى معيشة

*جدير بالذكر أن دليل التنمية المتعلق بالنوع هو ليس سوى دليل للتنمية البشرية معدل نزولا للإلمام باللامساواة الجنوسية، فلما ازداد التباين بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية انخفضت درجة البلد في دليل التنمية البشرية المتعلق بالجنوسة مقارنة مع درجته في دليل التنمية البشرية، والبلدان التي تشهد التفاوت الأسوأ بين دليل التنمية المتعلقة بالجنوسية ودليل التنمية البشرية هي السعودية وعمان ، وباكستان واليمن والهند ، مما يشير إلى ضرورة إعطاء المساواة بين الجنسين اهتماماً أكبر ، والتقارب الأوثق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المتعلق بالجنوسية، هو الحاصل في السويد والدنمارك واستراليا، ولاتفيا وبلغاريا.

[50] هبة الليثي ، سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنظمة العربية ، انظر جدول مقايس الفقر البشري ومكوناته في الدول العربية،www.apf.org

الأسرة ومستوى المنطقة السكنية...الخ، ولعل خير مثال على هذا الفقر الحضري نجده في واقادقو عاصمة بوركينافاسو.[51]

الفقر الريفي:

يتحد كلا من الفقر الريفي والفقر الحضري في أنهما نتاج قصور عملية التنمية البشرية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلبات تلك المناطق من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال، كما يرجع إلى قصور الاستثمار في الموارد البشرية، في المناطق الريفية، بل إن المناطق الريفية أشد فقراً من المناطق الحضرية المهمشة ذلك أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر، وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات من نصيب الفرد في الريف وذلك كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة ذلك التقرير الذي أكد على أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية.[52]

يقسم تقرير البنك الدولي حول إستراتيجية التنمية الريفية الفقراء إلى مجموعات حسب درجة فقرهم، فهناك فقر كلي ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل 50 دولاراً أمريكيا فأقل، وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى القومي، وبناء على هذا التقسيم يتضح التالي:

1/ إن ما يقرب من 85% من جميع الذين يعانون من فقر كلي يعيشون في مناطق ريفية.

2/ تحتفظ الدول النامية بآسيا بنصيب الأسد من نسبة عدد الفقراء، إذ تبلغ نسبتهم إلى جملة عددهم في العالم 70% تليها إفريقيا بنسبة 17%، ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي13% .[53]

بالإضافة لما سبق فإن ارتفاع معدل الهجرة من الريف يؤدي إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدرات أمثال هؤلاء الشباب الذين يمكن أن يساعدوا في عملية تطوير الريف.[54]

الأمر الذي يتضح معه أن حجم سكان الريف الذين يعانون من الفقر يمثلون أضعافاً مضاعفة لفقراء الحضر بما يعني انخفاض حجم ومعدلات التنمية الموجهة للفقراء في تلك المناطق مما يسهم بشكل رئيسي في إمعان وتغليظ حدة الفقر.[55]

[51]سليمان خان، الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيراً ، موقع إسلام أون لاين، باب مفاهيم ومصطلحات،بتاريخ 2016/2/24م، العاشرة صباحاً.
[52]مصطفى أحمد حامد رضوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 50-51
[53]موقع البنك الدولي على شبكة الانترنيت ، أخبار وإعلام بتاريخ 2016/10/21م، الساعة الرابعة مساءاً.
[54]مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، موضوع الأهالي وتنمية الريف ، موقع إسلام أون لاين، باب نماء، بتاريخ 2016/02/13م، الساعة الثانية ظهراً .

3/ أسباب الفقر:

إن الفقر كظاهرة اجتماعية اقتصادية ذات طبيعة نسبية ليست قاصرة بمحتواها السابق بيانه على دول العالم الثالث والمجتمعات النامية فقط، أو أنها وثيقة الصلة بنظام اقتصادي بعينه وإنما الفقر ظاهرة عالمية توجد في دول العالم المتقدم كما في دول العالم الثالث والدليل على ذلك معدلات الفقر العالية في الولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من أقوى دول العالم وأغناها اقتصادياً وعلمياً ، حيث قدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر طبقاً لخط الفقر الفيدرالي الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2000م، بنحو 12.5% من حجم السكان أي بما يوازي 35.9 مليون نسمة تحت خط الفقر.[56]

الأسباب والعوامل البيئية التي تؤدي للفقر:

في اليوم العالمي للبيئة الذي احتفل به العالم في الخامس من يونيو عام 2006م، دق تقرير للأمم المتحدة ناقوس الخطر من مخاطر التصحر في العالم وحذر من مخاطر كثيرة تتعرض لها الصحراء في العالم بشكل لم يسبق له مثيل، وقال التقرير إن هذه المناطق والحياة البرية فيها وقيل كل شيء وما تحويه من إمدادات مياه شحيحة تواجه تغيرات مأساوية، وحذر هذا التقرير من أن التصحر يشكل عقبة رئيسية أمام القضاء على الفقر ويؤدي إلى تفشي الفقر في العالم بصورة يصعب تداركها مما يؤدي إلى نشوب صراعات وحروب، والأمر في حد ذاته غير قاصر على التصحر والذي يمثل أحد المخاطر البيئية التي تنتظر العالم خلال العقود القادمة، وإنما يشمل كذلك الجفاف وفقر المياه، وغيرهما من الكوارث البيئية التي تقضي على أي احتمالات التنمية المستدامة وتعصف بالطموحات في القضاء على الفقر والنهوض بأمم العالم الثالث إلى مصاف الدول المتقدمة، والجدير بالذكر أن القضايا البيئية المحلية والإقليمية والعالمية ترتبط ارتباطاً معقداً وتؤثر على التنمية المستدامة، ذلك أن الوفاء بالاحتياجات البشرية في كثير من الحالات يؤدي إلى التدهور البيئي الذي يهدد بدوره القدرة على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، وعليه ولما يمثله كل من التصحر والجفاف وفقر المياه كظواهر طبيعية ترتب عدد من الكوارث البيئية التي قد تعصف بأي احتمالات متوقعة للتنمية المستدامة في عالمنا المعاصر وما يترتب عليهما من انتشار وتفشي الفقر خصوصاً في الدول النامية فإننا سنقوم ببيان تلك الظواهر البيئية وما قد يترتب عليها من نتائج والتي إحداها انتشار وتفشي الفقر.

[55]مصطفى أحمد حامد رضوان ، مرجع سبق ذكره، ص52.
[56]خط الفقر الفيدرالي الأمريكي يقدر بدخل يوازي 16.090دولار ، وذلك تماشياً مع معدلات المعيشة العالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

مما يجدر الإشارة إليه أن تلك الظواهر البيئية قد تتداخل في مسبباتها وكذلك في النتيجة النهائية وهي انتشار وتفشي الفقر وعليه فإن ما سنقوم بعرضه بعد بيان تلك الظواهر البيئية هو كيف تؤدي هذه الظواهر إلى نشؤ وتفشي الفقر.[57]

التصحر:

التصحر هو عملية تؤدي إلى كل أشكال التقهقر الطبيعي أو الاصطناعي لموارد الأرض الطبيعية المعرضة لتأثير الجفاف الشديد في المناخ والتربة التي بدورها تؤدي إلى تدمير النظام الحياتي الكامن للأرض وانخفاض المستوى المعيشي، وانعدام الإنتاجية، وسيطرة العوامل الصحراوية، وتحويل البيئة إلى ما يشبه الصحراء، وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي عقدت عام 1994م التصحر بأنه: " تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة الذي ينتج من عوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية.[58]

الجدير بالذكر أن التصحر يخلق جواً ملائماً لتكثيف حرائق الغابات وإثارة الرياح، مما يزيد من الضغوط الواقعة على أكثر موارد الأرض أهمية ألا وهو الماء، وحسب التقرير العالمي للطبيعة فقدت الأرض حوالي 30% من مواردها الطبيعية ما بين عامي 1970-1995م، بسبب التصحر.[59]

إن أهم أسباب الفقر يمكن أن تصنف بناء على عدد من الأبعاد التي تسهم في تكوين الفقر وهي:

1- البعد السياسي:

يسهم التوزيع الجغرافي في التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع، وذلك يرجع لقلة الموارد المتاحة للأفراد نظراً لتركيبتها الجغرافية، أيضاً العوامل الأمنية وما يعتريها من تغيرات كالحروب التي تؤثر بشكل قوي على الاقتصاد لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصادية وإيقاف أي نشاط أو استثمار في البلد، وبالتالي تقل الموارد المتاحة لأفراد المجتمع وهذا يؤثر على مستوى المعيشة ويسبب تفشي ظاهرة الفقر، كذلك بعض السياسات في بعض المجتمعات وسوء التدبير للموارد وهذا بدوره ينعكس سلباً على المجتمع.

[57] مصطفى أحمد حامد رضوان ، مرجع سبق ذكره، ص55-63
[58] نادية العوض، التصحر الخطر المحدق بالعالم، موقع إسلام أون لاين ، بتاريخ 2016/12/2م، الساعة الرابعة عصراً.
[59] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص65.

2- البعد الاقتصادي:

يندرج تحت هذا البعد ما يعتري النظام الاقتصادي من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الأصعدة، وعدم استغلال الثروات والإمكانات بالشكل الصحيح، وما يطرأ على الجانب الاقتصادي من تغيرات كالعولمة والخصخصة وغيرها، كل هذه العوامل وغيرها لها تأثير إيجابي أو سلبي على أفراد المجتمع ومستوى معيشتهم.[60]

3- البعد الاجتماعي:

إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتمايزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على طبقته ومستواه، وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة، ما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة.

4/ أساليب مكافحة الفقر:

هناك طرق وأساليب عديدة متبعة للحد من ظاهرة الفقر، ومن ضمن هذه الأساليب:

1- إستراتيجية الحد من الفقر في المدى القصير:

تعتبر إستراتيجية مكافحة الفقر في المدى القصير معتمدة على المساعدات والمنح وأساليب التنمية للمشاريع الصغيرة من خلال عمل جمعيات مدنية تنموية تعمل على التدريب وتنمية الخبرات المهنية وتعبئة المجتمع لمبادرات تنشيط للعمل والمشروعات الصغيرة وبث روح المنافسة والإنتاجية والمسؤولية لدى الفئات الفقيرة، كما يعتبر استمرار الدعم للطبقات الفقيرة ضرورة في الحاضر والمستقبل القريب، إذ يؤدي إلغاؤه إلى أعباء اقتصادية واجتماعية فادحة، ولكن يجب تطوير آليات الدعم بدعم مبادرات للمشروعات الصغيرة والاعتماد على الذات حتى لا يكون الفقر مواكباً لقلة النشاط والتواكل، والتكاثر غير النوعي والحضاري للبشر، لا يجب حالياً استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن الفئة الوحيدة المتاح معرفة دخلها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشتغلين بالحكومة، أما الفئات الأخرى التي تشمل العاطلين والعاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنظمة ويفضل أن يكون الدعم عينياً وتدريبياً من خلال الجمعيات والمؤسسات التنموية التي تعمل على تحليل ظاهرة الفقر ومعالجة أسبابها بالإضافة لعامل تحسين آليات توزيع الثروة العامة في المجتمعات.[61]

[60] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص17.
[61] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص21.

2- إستراتيجية الحد من الفقر في المدى الطويل:

تكمن إستراتيجية الحد من الفقر في المدى الطويل في إعادة صياغة السياسات العامة للدولة في عدة محاور رئيسية منها:

1. القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة على أن تحدث النمو الاقتصادي وتترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.
2. تطبيق اللامركزية الكاملة في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحيرة الديمقراطية.
3. قصر دور المفكرين والمتخصصين في التنمية في عرض مسارات التنمية والمساهمة في دقة التشخيص لأنواع وأبعاد وحجم المشكلات.
4. لا تتحقق التنمية المتواصلة القادرة على البقاء المركزة على التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل، كفء في استخدام الطاقة، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدي لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدود وتحافظ على الموارد الطبيعية.
5. تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية والإنفاق العام مع إعادة جدولة الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة (واغلبها ريفية) والمناطق المرتفعة الدخل (أغلبها المدن الكبرى والعواصم).
6. فقد بينت الدراسات أن المدن الرئيسية في الدول الفقيرة يخصص لها 80% من إنفاق الخدمات على الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية، وقدر نصيب الفرد في المدن من الإنفاق العام حوالي 550 دولاراً مقابل 10 دولارات فقط للفرد في الريف.
7. تكافل الدول العربية في وضع نظام إقليمي للمعلومات يهدف لإجراء بحوث ميزانية الأسرة كل خمس سنوات في كل الدول العربية، وإتباع منظومة معلومات الرقم القومي الدال على الفئة الاقتصادية الديموجرافية للسكان لتحدد الفئات المستهدفة بالدعم باعتباره المحك لنجاح أي سياسة تهدف للحد من الفقر.[62]

[62] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص22- 23.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية لعينة من المشاريع الصغيرة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المشروعات الصغيرة بجمهورية تشاد.

2/ عينة الدراسة:

تم اختيار عينة صغيرة من مجتمع الدراسة بلغت (200) عامل ووزعت لهم استبانة، وقد تم استرداد كافة الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد العينة.

3/ ثبات وصدق أداة الدراسة:

الثبات والصدق الإحصائي:

وهي مقياس يستخدم للتحقق من دقة تمثيل الاستبيان المصمم للمجتمع المدروس بشكل جيد أي ان الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة أما ثبات الإستبيان فيعني إننا إذا أعيدنا توزيع الإستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فإن النتائج بين العينتين ستكون متقاربة ومتساوية بإحتمال يساوي معامل الثبات، ومن أجود أساليب معرفة صدق وثبات أداة الدراسة هي معادلة ألفا- كرونباخ Cronbach,s Alpha ومعامل التجزئة النصفية Split half وهي تأخذ قيم بين الصفر والواحد الصحيح، فعندما تكون القيمة قريبة من الواحد فإن الاستبيان صادق وممثل جيد للمجتمع المدروس والعكس صحيح ، كما موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح الثبات والصدق الإحصائي للإستبيان

الإختبار	معامل الثبات	معامل الصدق
Cronbach Alpha	0.86	0.93
Guttmann Split half	0.88	0.94

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتبين من الجدول (1) أعلاه أن جميع قيم الصدق والثبات لإستبيان الدراسة تساوي أكثر من 60% ، حيث سيقبل معاملات الصدق والثبات اذا كانت اكبر من 60%، وذلك بإستخدام معاملي ألفا كرنباخ Alpha Cronbach ومعامل التقسيم النصفي Guttmann Split half مما يعني أن الإستبيان صادق ويمثل مجتمع الدراسة تمثيلا دقيقاً.

أولاً: تحليل البيانات:

الفرضية الأولى: أثرت المشاريع الصغير ة على زيادة فرص الاستثمار في أوساط الشباب في ولاية وداي.

أن 88% من أفراد العينة يوافقون بأن المشاريع الصغير ة أثرت على زيادة فرص الاستثمار في أوساط الشباب في ولاية وداي ، مقابل 4% محايدون ،و8% منهم لا يوافقون مما يدلل على ان هذه العبارة مقبولة.

80% من أفراد العينة يوافقون بأن المشروعات الصغيرة أدت دورا ايجابيا في التنمية المحلية في ولاية وداي.،بينما 12% محايدون و8% لا يوافقون،مما يدلل على صحة العبارة.

92% من أفراد العينة يوافقون بأن المشروعات الصغيرة ساعد في تشجيع المرأة للاتجاه نحو الإنتاج والعمل في ولاية وداي ، في مقابل 4% يوافقون ، و4% أيضا لا يوافقون، مما يدلل على صحة العبارة.

76% من أفراد العينة يوافقون بأن المشروعات الصغيرة ساعدت الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة ، في مقابل 12% محايدون و12% أيضا لا يوافقون ،مما يدلل على صحة العبارة.

الفرضية الثانية : ساهمة المشروعات الصغيرة في الحد ظاهرة البطالة والفقر في ولاية وداي.

84% من أفراد العينة يوافقون بأن المشروعات اللصغيرة ساعدت في الحد من البطالة في أوساط الشباب في ولاية وداي، مقابل 8% فقط محايدون وأيضا 8% لا يوافقون ، مما يدلل على صحة العبارة.

72% من أفراد العينة يوافقون بأن المشروعات الصغيرة هي الحل الأمثل لمشكلة البطالة في ولاية وداي، مقابل 16% محايدون و12% فقط لا يوافقون، مما يدلل على صحة العبارة.

80% من أفراد العينة يوافقون بأن المشروعات الصغيرة ساهمت في الحد من معاناة الشباب المادية. في مقابل 16% محايدون و4% فقط لا يوافقون على العبارة ، مما يدلل على صحة العبارة.

96% من أفراد العينة يوافقون على أن تمويل المشروعات الصغيرة هو أهم علاج لمشكلة الفقر في أوساط الشباب في ولاية وداي ، في مقابل 4% محايدون ولا يوجد من لا يوافق على العبارة ، مما يدلل على صحة العبارة.

الفرضية الثالثة : تمويل المشروعات الصغيرة هو أهم علاج لمشكلة الفقر في أوساط الشباب في ولاية وداي:

92% من أفراد العينة يوافقون على أن تمويل المشروعات الصغيرة ساهم في تحسين مستوى معيشة الشباب في ولاية وداي ، مقابل 8% محايدون ولا يوجد من لا يوافقون على العبارة، مما يدلل على صحة العبارة.

68% من أفراد العينة يوافقون على أن دعم التمويل الأصغر لمشاريع الأسر المنتجة يؤدي إلي تحسين الوضع الاقتصادي في ولاية وداي.، في مقابل 16% محايدون و16% أيضا لا يوفقون، مما يدلل على صحة العبارة.

64% من أفراد العينة يوافقون بأن تمويل المشروعات الصغيرة عاملا مهما لدفع النساء في عملية الإبتكار وتطوير مشروعاتهن ، مقابل 16% محايدون وهناك 20% منهم لا يوافقون، مما يدلل على صحة العبارة.

68% من أفراد العينة يوافقون بأن تمويل المشروعات الصغيرة زاد من مهارات المرأة في ولاية وداي ، في مقابل 12% محايدون بينما 20% منهم لا يوافقون ، مما يدل على صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة : القروض التي تمنحها المؤسسات المالية كافية لتمويل المشاريع الصغيرة في ولاية وداي:

20% من أفراد العينة يوافقون بأن المؤسسات التمويلية تقدم قروض كافية لتمويل المشروعات الصغيرة في ولاية وداي ، مقابل 28% محايدون وهناك 52% من أفراد العينة لا يوافقون مما يدلل على عدم صحة العبارة.

36% من أفراد العينة يوافقون بأن القروض الصغيرة التي تقدمها المؤسسات التمويلية تلبي احتياجات الراغبين في التمويل ، في مقابل 16% محايدون وهناك 48% لا يوافقون مما يدلل على عدم صحة العبارة.

92% من أفراد العينة يوافقون بشدة بأن نسبة الفائدة في المبلغ المقترض من مؤسسة القروض الصغيرة أفضل من نسبة البنوك التجارية بولاية وداي ، مقابل 8% محايدون ولا يوجد من لا يوافق على العبارة ، مما يدلل على صحة العبارة.

60% من أفراد العينة يوافقون بشدة بأن مؤسسة القروض الصغيرة تعتبر أفضل خيار حالي للراغبات في تمويل مشروعاتهن بولاية وداي ، في مقابل 28% محايدون وهناك 12% من أفراد العينة لا يوافقون ، مما يدل على صحة الفرضية.

ثانيا: تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة :

أولا : قيمة الوسيط:

تعد قيمة الوسيط أحد معايير الحكم على نتائج التحليل والتحقق من صحة فرضيات الدراسة في حالة استخدام البحث مقياس (ريكارد) الخماسي في تصميم الأسئلة كما ورد في هذه الدراسة، وفيه يتم إعطاء كل إجابة وزن محدد تعبر عن رقم الإجابة، حيث تم تحديد الوزن (1) ليعبر عن الإجابة "أوافق " والوزن(2) ليعبر عن الإجابة "محايد" والوزن 3 ليعبر عن الإجابة "لا أوافق" 1- الفرضية الأولى: أثرت المشاريع الصغير ة على زيادة فرص الاستثمار في أوساط الشباب في ولاية وداي:

جدول رقم (2) يوضح قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الأولى:

الرقم	العبارة	الوسط المرجح	المعنوية	كاي2	الاتجاه
1	أثرت المشروعات الصغيرة على زيادة فرص الاستثمار في أوساط الشباب في ولاية وداي.	1	0.00	60.735a	أوافق
2	أدت المشروعات الصغيرة دورا ايجابيا في التنمية المحلية في ولاية وداي.	1	0.00	50.904a	أوافق
3	المشروعات الصغيرة ساعدت في تشجيع الشباب للاتجاه نحو الإنتاج والعمل في ولاية وداي.	1	0.00	60.735a	أوافق
4	اهتمام الحكومة بالمشروعات الصغيرة ساعد الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة	1	0.00	50.904a	أوافق
الفرضية الأولى		1	0.03	55.321	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يتضح من الجدول رقم (2) أعلاه الآتي:

1- بلغت قيمة الأوساط الحسابية لاجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الأولى (1) وجميع هذه القيم ما أقل من المتوسط الإختباري (Test value =2) عند مستوى دلالة SIG=0.05 مما يعني إنهم موافقون على العبارات الشئ الذي يدلل على ان عبارات الفرضية تم إثباتها.

2- متوسط قيم مستوى الدلالة SIG لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الأولى يساوي (00.0) وهي أقل من مستوى الخطأ (0.05) مما يعني ان المبحوثين موافقون على عبارات هذه الفرضية.

3- نخلص مما سبق إلي أن جميع عبارات الفرضية الأولى تم قبولها مما يعني إثبات صحة عباراتها.

2- الفرضية الثانية : ساهمة المشروعات الصغيرة في الحد ظاهرة البطالة والفقر في ولاية وداي:

جدول رقم (3) يوضح قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الثانية:

الرقم	العبارة	الوسيط المرجح	المعنوية	كاي	الاتجاه
1	المشروعات الصغيرة ساهمت في الحد من البطالة في أوساط الشباب في ولاية وداي.	1	0.00	41.940a	أوافق
2	تمويل المشروعات الصغيرة هو الحل الأمثل لمشكلة البطالة في ولاية وداي.	1	0.00	47.819a	أوافق
3	ساهمت المشروعات الصغيرة في الحد من معاناة الشباب المادية.	1	0.00	31.337a	اوافق
4	تمويل المشروعات الصغيرة هو أهم علاج لمشكلة الفقر في أوساط الشباب في ولاية وداي.	1	0.00	54.084a	أوافق
قيم عبارات الفرضية الثانية		1	0.00	52.543	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يتضح من الجدول رقم (3) أعلاه الآتي:

1- بلغت قيمة الأوساط الحسابية لاجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثانية يساوي (1) وجميع هذه الأوساط أقل من المتوسط الإختباري (Test value =2) عند مستوى دلالة SIG=0.05 مما يعني إنهم موافقون على العبارات مما يدلل على صحة عبارات الفرضية الثانية.

2- متوسط قيم مستوى الدلالة SIG لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثانية يساوي (0.00) وهو أقل من مستوى الخطأ (0.05) مما يعني ان المبحوثين موافقون على عبارات الفرضية الثانية.

3- نخلص مما سبق الي ان جميع عبارات الفرضية الثانية تم قبولها مما يعني إثبات صحة عباراتها.

3- الفرضية الثالثة : تمويل المشروعات الصغيرة هو أهم علاج لمشكلة الفقر في أوساط الشباب في ولاية وداي:

جدول رقم (4) يوضح قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الثالثة:

الرقم	العبارة	الوسيط المرجح	المعنوية	كاي2	الاتجاه
1	أسهم تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الشباب في ولاية وداي.	1	0.00	41.940a	أوافق
2	دعم التمويل الأصغر لمشاريع الأسر المنتجة يؤدي إلي تحسين الوضع الاقتصادي في ولاية وداي.	1	0.00	60.735a	أوافق
3	تمويل المشروعات الصغيرة عاملا مهما لدفع الشباب في عملية الإبتكار وتطوير مشروعاتهن.	1	0.00	54.084a	أوافق
4	تمويل المشروعات الصغيرة زاد من مهارات المرأة في ولاية وداي.	1	0.00	60.735a	أوافق
قيم عبارات الفرضية الثالثة		1	0.00	56.343	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يتضح من الجدول رقم (4) أعلاه الآتي:

1- بلغت قيمة الأوساط الحسابية لاجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثالثة (1) وجميع هذه الأوساط أقل من المتوسط الاختباري (Test value =2) عند مستوى دلالة SIG=0.05 مما يعني إنهم موافقون على العبارات مما يدلل على صحة عبارات الفرضية الثالثة.

2- متوسط قيم مستوى الدلالة SIG لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الثالثة يساوي (0.00) وهو أقل من مستوى الخطأ (0.05) مما يعني ان المبحوثين موافقون على عبارات هذه الفرضية.

3- نخلص مما سبق الي ان جميع عبارات الفرضية الثالثة تم قبولها مما يعني إثبات صحة عباراتها.

3- الفرضية الرابعة : القروض التي تمنحها المؤسسات المالية كافية لتمويل المشاريع الصغيرة في ولاية وداي:

جدول رقم (5) يوضح قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الرابعة:

الرقم	العبارة	الوسيط المرجح	المعنوية	كاي2	الاتجاه
1	تقدم مؤسسات التمويل قروض كافية لتمويل المشروعات الصغيرة في ولاية وداي.	3	0.00	41.940a	لا أوافق
2	القروض التي تقدمها المؤسسات المالية تلبي احتياجات الراغبين في التمويل.	2	0.00	60.735a	محايد
3	نسبة الفائدة في المبلغ المقترض من مؤسسة القروض الصغيرة أفضل من نسبة البنوك التجارية بولاية وداي.	1	0.00	54.084a	أوافق
4	تعتبر مؤسسة القروض الصغيرة أفضل خيار حالي للراغبين في تمويل مشروعاتهم بولاية وداي,	1	0.00	60.735a	أوافق
قيم عبارات الفرضية الثالثة		2	0.06	56.343	محايد

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يتضح من الجدول رقم (5) أعلاه الآتي:

1- بلغت قيمة الأوساط الحسابية لاجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الرابعة (2) وجميع هذه الأوساط مساوي للمتوسط الاختباري (Test value =2) عند مستوى دلالة SIG=0.05 مما يعني إنهم محايدون على العبارات مما يدلل على صحة عبارات الفرضية الرابعة.

2- متوسط قيم مستوى الدلالة SIG لإجابات المبحوثين على عبارات الفرضية الرابعة يساوي (0.06) وهو أكبر من مستوى الخطأ (0.05) مما يعني ان المبحوثين محايدون أو غير موافقون على عبارات هذه الفرضية.

3- نخلص مما سبق الي ان نصف عبارات الفرضية الرابعة لم يتم قبولها مما يعني عدم إثبات صحة عباراتها.

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى العديد من النتائج كما قدم مجموعة من التوصيات لعلها تفيد المهتمين بأمر المشروعات الصغيرة في جمهورية تشاد.

أولاً: أهم النتائج:

- أثرت المشاريع الصغير ة على زيادة فرص الاستثمار في أوساط الشباب في ولاية وداي.
- ساهمة المشروعات الصعيرة في الحد ظاهرة البطالة والفقر في ولاية وداي.
- تمويل المشروعات الصغيرة هو أهم علاج لمشكلة الفقر في أوساط النساء في ولاية وداي.
- أثرت المشروعات الصغيرة بصورة ايجابية في تحسين مستوى معيشة المرأة في ولاية وداي.
- تعتبر المشروعات الصغيرة عاملاً مهماً لدفع النساء في عملية الابتكار وتطوير مشروعاتهن.

ثانيا: أهم التوصيات:

- على وزارة الشباب وترقية ريادة الأعمال أن تقدم الدعم اللازم لاصحاب المشروعات الصغيرة.
- على أرباب الشروعات الصغيرة والعاملين فيها الاهتمام بدراسات الجدوى عند تنفيذها لضمان استمراها ونموها.
- على مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف التجارية تسهيل شروط منح القروض للعاملين في المشروعات الصغيرة حتى لا يؤثر ذلك على طبيعة نشاكهم التجاري.

المراجع:

1- خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان ،ط3،1999م، ص265
2- ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، لبنان، دار لسان العرب، مادة بطل ، د ط .
3- الفيروز أبادي ، القاموس المحيط، دار الفكر ، بيروت لبنان ،1983م، فصل الباء اللام.
4- راشد البراوي ، الموسعة الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1، 1971م، ص94.
5- صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة وائل ، الأردن ، 1995م، ص103.
6- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003م، ص37
7- قنطقجي سامر مظهر ، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام ، بيروت ،مؤسسة الرسالة، ط1،2005م، ص17
8- رمزي ركي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد226، الكويت 1997م، ص23
9- عقيل حميد جابر الحلو ، الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية، دراسة حالة العراق، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، فلسفة في علوم الاقتصاد، جامعة المستنصرية ، بغداد ،2008م، ص86
10- حمدي أحمد العناني ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، د،ت ، ص79.
11- عبد الرحمن يسري أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1997م، ص288
12- محمد دمان ذبيح ، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير في الاقتصادي الإسلامي ، غير منشورة، الجزائر،2008م، ص42.
13- الخضري سعيد ، أزمة البطالة وسود استغلال الموارد العربية، القاهرة ، د ن، 1989م، ص7
14- الأشوح ، زينب صالح ، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة،القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، دط، 2003م، ص77
15- الغزالي محمد، الإسلام والأوضاع الاقتصادية ، الجزائر ، مكتبة رحاب ، دن، دت، ص68.
16- الدكتور أحمد ماهر باشا، (22/فبراير 1945م إلى 1988م) رئيس وزراء مصر لفترتين الأولى من 8/أكتوبر 1944م حتى 15/يناير 1945م والثانية من 15/ يناير 1945م حتى 24/ فبراير 1945م.
17- ورسك ، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ، ترجمة محمد عزيز ، محمد سالم ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م، ص28
18- محمد جلال مراد، البطالة والسياسة الاقتصادية ، منشورات جامعة العلوم الاقتصادية ، دمشق، دت، دط، ص14
19- محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية ، منشورات معهد الإدارة العامة ، الرياض ،دن،دط، ص156
20- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات جامعة الإسكندرية ، 1997م، دط، ص301
21- القرضاوي ، يوسف، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، قراءات في الاقتصادي الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر الأول لأبحاث الاقتصادي الإسلامي) ، جدة ، جامعة الملك عبد العزيز، ط1،1987م، ص139
22- حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية ، جامعة حلوان،1995م،ص94
23- عنابة غازي، موقع الزكاة من الضريبة في الاقتصادي الإسلامي، لبنان، دار ابن حزم، ط1،1993م،ص30
24- إسماعيل سراج الدين ، محسن يوسف ، الفقر والأزمة الاقتصادية ، إصدارات مركز ابن خلدون الاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1997م، ص25

ISSN: 2709-5312

25- تقرير البنك الدولي ،1994م،ص129
26- مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ط1، 2011م، ص45
27- دليل التنمية في العالم، الصادر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2004م، النسخة الالكترونية ، 128.
28- هبة الليثي ، سياسات مكافكة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنظمة العربية ، انظر جدول مقايس الفقر البشري ومكوناته في الدول العربية،www.apf.org
29- سليمان خان، الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيراً ، موقع إسلام أون لاين، باب مفاهيم ومصطلحات،بتاريخ 2016/2/24م، العاشرة صباحاً.
30- موقع البنك الدولي على شبكة الانترنيت ، أخبار وإعلام بتاريخ 2016/10/21م، الساعة الرابعة مساءاً.
31- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، موضوع الأهالي وتنمية الريف ، موقع إسلام أون لاين، باب نماء، بتاريخ 2016/02/13م، الساعة الثانية ظهراً .
32- خط الفقر الفيدرالي الأمريكي يقدر بدخل يوازي 16.090دولار ، وذلك تماشياً مع معدلات المعيشة العالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
33- نادية العوض، التصحر الخطر المحدق بالعالم، موقع إسلام أون لاين ، بتاريخ 2016/12/2م، الساعة الرابعة عصراً.